رئيس المجلس الطبي لـ«الميثاق»:

نفحص 200 شكوى عن أخطاء طبية

■ قال الدكتور يحيى الحريبي رئيس المجلس الطبي: إن المجلس يعتزم خلال الأيام القادمة - عقب إقرارا الداخلية - إصدار عقوبات على منشآت طبية وأطباء بناء على شكاوى قدمت من مواطنين تجاوزت ٢٠٠ شكوى.
وأكد الحريبي أن المجلس سيعمل على تصحيح ٧٠٪ من الأخطاء المتعلقة بمهنة الطب في اليمن ولكنه اشترط، حال عدم تدخل بعض الجهات في الاجراءات المتخذة. لافتاً الى أنه يتم حالياً التحضير لمقابلة فخامة رئيس الج لإطلاعه على أعمال المجلس المنجزة حتى الوقت الراهن. إضافة الى الخطوات المستقبلية وذلك تنفيذاً للقرار الذي فخامته في يونيو الماضي في سبيل خدمة المواطن والحد من التعرفات العشوائية بالنسبة لممارسة مهنة الطب.

لقاء/ نجيب شجاع الدين

الأخطاء الجنائية سنحيلها إلى النيابة قريباً

هناك جهات تسعى لإحباط المجلس

د. يحيى الحريبي

نتطلع إلى تصحيح 70٪ من الأخطاء الطبية في اليمن

الطب ينقصه الرقابة وهناك أطباء أجانب غير متخصصين

منح الإقامة للأطباء الأجانب لن يتم إلا بموافقة المجلس

أطباء أجانب يتطاولون على مجالات ليست من اختصاصهم

وبيّن أن المجلس يعكف حالياً على دراسة ملفات أخطاء ارتكبها أطباء أجانب ومن بينها أخطاء جنائية ستحال قريباً الى النيابة.

وفيما أكد أن أصحاب المهنة أنفسهم - الاطباء- منهم من يحاول أن يكون حجر عثرة أمام أداء المجلس فإنه أشار في الوقت نفسه الى لقاء سيعقد مع رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور لمناقشة عدد من القضايا المتصلة بالمجلس الطبي أهمها إجراء تعديل في قانون التسمية ليصبح المجلس الطبي الأعلى.

وبالتالي سيكون دوره مشابهاً لمجلس القضاء الأعلى، ولكن في الجانب الصحي.

وفيما يخص تأخر المجلس عن أداء مهامه خلال الفترة الماضية يقول الدكتور يحيى الحريبي.. كان ذلك لأسباب غياب الرئيس السابق للمجلس الدكتور عبدالله باحطاب والذي ظل رئيساً للمجلس لحوالى ٦ أشهر لم تنجز فيها أي شيء لظروف تأسيسية من جانب ولانشغاله بأعماله الخاصة من جانب آخر، الأمر الذي عرقل سير العمل، فوجد المجلس في النهاية أنه لا يقوم بأي نشاط وبالذات من ناحية وضع اللوائح الداخلية وتشكيل اللجان، كما أن المجلس كان يعقد اجتماعاً مرة كل شهر وهذا ما وجدناه بشكل عائقاً، ولهذا مرت الفترة وظهرت النتائج أننا لم نقم بأي شيء فاضطر الدكتور عبدالله باحطاب الى تقديم استقالته وأجريت انتخابات جديدة وتوفقت والحمد لله في الفوز.

□ بعد اختيارك ما الذي أنجزه المجلس حتى اللحظة؟

- بدأنا الآن النشاط في إطار المركز الرئيسي للمجلس بصنعاء، وبدأنا انجاز العديد من المهام التي مازالت أمامنا وأهمها إظهار المجلس على الجهات المسؤولة المختلفة في الدولة والتنسيق معها للتعاون على أساس طرح المجلس في صورته القانونية التي صدرت بقرار من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٠م وايضاً قرار تشكيل أعضاء المجلس الذي صدر في يونيو ٢٠٠٩م وتسمية ١٦ عضواً يضاف اليهم أمين عام المجلس، وبدأنا تنفيذ الإجراءات الرسمية التي على الجهات المعنية القيام بمهامها، حين تم إشعارها بأن المجلس موجود على الساحة ومهامه على سبيل المثال في مجال مزاولة المهنة ولجنة المعادلة ولجنة التحقيق واستقبال الشكاوى من المرضى أومن الأطباء أنفسهم ويتحمل المجلس مسؤولية التسجيل لكل الفئات المزاولة للمهنة في الجمهورية بدءاً بالأجانب أكانوا أطباء أو فنيين وتتبعها أيضاً الجانب اليمني.

وحقيقة أنا أعجز عن شكر الدكتور عبدالكريم راصع وزير الصحة لتعاونه مع المجلس وتسيير الكثير من مهامه وتذليل الصعوبات التي تواجهه.

وأقول إن المجلس سيكون له فروع في المحافظات وبالذات الرئيسية كخطوة أولى، وسيتم ذلك عبر انتخابات بقوام ٤ أو ٥ أعضاء يمارسون دور المجلس من حيث منح تصاريح مزاولة المهنة واستقبال الشكاوى، لكن بعض الاشياء المهمة كالسياسة التعليمية والمعادلات ستكون مركزية عبر المجلس الطبي.

□ ماذا عن تصاريح الأطباء الأجانب؟

- نقوم حالياً بعملية تسجيلهم وقد أنجزنا حوالى ٢٠٠ ملف تصاريح للأطباء الأجانب مع تحديد مواقعهم في العمل ومنعهم من تغييره الا بعد الرجوع للمجلس، وهذا الترخيص لفترة محددة يجب تجديده.. ايضاً جرى التنسيق مع وزارة الداخلية وقد عممت على مصلحة الهجرة والجوازات بعدم منح الطبيب الاجنبي الإقامة الا بعد الرجوع وموافقة المجلس، كما جرى التنسيق مع وزير الاعلام بشأن عدم قيام أجهزة الاعلام بنشر إعلانات لأي استضافات أو أي افتتاح لمهنة طبية إلا بعد الرجوع للمجلس الطبي وقد تم تنفيذ ذلك بشكل صحيح وان كان هناك بعض تجاوزات طفيفة جداً ربما لأن بعض الجهات لم يصلها الخبر.

□ هل كشفتم أخطاءً من جانب الأطباء الأجانب؟

- كشفنا أخطاء بين الاطباء وهناك أخطاء هم معذورون فيها لأنها خارجة على إرادتهم، وتتمثل أخطاء الطبيب الأجنبي في عدم إلمامه العلمي للمهنة أو المجال الذي يمارسه، رغم أن بعضهم لديه شهادات تثبت تخصصه في مجال معين الا انه لم يثبت أية جدارة في كونه مؤهلاً لهذا المستوى، وهناك مجالات طبية يقدم عليها بعض الاطباء الأجانب وهم ليسوا متمكنين فتحصل أخطاء أيضاً.

والناحية الثانية أن الطبيب الأجنبي غير مؤهل ويتطاول على مجال ليس من تخصصه ويعمل فيه رغم أن رخصته التخصصية مختلفة عن مجاله، فمثلاً يكون تخصصه في مجال العظام وتجده في جراحة عامة أو غيره.. ومثل هذه الاخطاء التي ضبطناها لن نسكت عنها ونتحمل مسؤوليتها وسنقوم بالإجراءات القانونية التي حددت صلاحياتنا وما تعدى ذلك الى الحدود الجنائية سنحيله الى النيابة، ولابد من شكر النائب العام الدكتور عبدالله العلفي على تعاونه الجيد معنا.

□ كم بلغ عدد الأخطاء المسجلة.. وهل منها ما هو جنائي؟

- المجلس حالياً يقوم بحصرها وقد وصلت حتى الآن في حدود ١٥ خطأ من عدد الملفات التي درسناها، وبالنسبة للأخطاء الجنائية - صراحة- لا أستطيع التحدث عنها، لأننا لم ننه النظر في الملفات وإنما أتوقع وجود مثل ذلك بالتأكيد في تلك الملفات، وعندنا معلومات عنها وسيتم النظر فيها قريباً.

أما العقوبات المطروحة فإنها ستصدر قريباً، حيث سيقوم المجلس بإقرار اللائحة الداخلية بعد أن غربلت ونوقشت من قبل الأعضاء، وهذه اللائحة تحوي كل المسارات التي سننطلق من خلالها لتفعيل ما هو جاهز ونخرج به الى حيز الوجود.

□ ماذا عن اخطاء الطبيب أثناء مزاولته المهنة؟

- هناك أخطاء عادية لها عقوبات تبدأ بعقوبات مالية وكذا عقوبات سحب الترخيص لفترة محددة أو عقوبات جزائية وكذا عقوبات تخص المنشأة التي يعمل لديها الطبيب لأنها سمحت له بتجاوز حدود عمله.

وسيصدر المجلس خلال الاسبوع المقبل عقوبات على منشآت طبية وأطباء وذلك بعد إقرار اللائحة الداخلية والتي ستضعف أنواع الأخطاء الطبية وتحدد العقوبات المناسبة وسيتم إرسالها الى الجهات المعنية، كما أن المجلس بصدد إجراء متابعة قضائية لعدد من الملفات تتولاها لجنة مشكّلة من ١٢ طبيباً وذلك بعد استخراج موافقة رئيس مجلس القضاء الاعلى لمنحهم صلاحية الذهاب للمستشفيات لمتابعة سير الالتزام بما أقره المجلس من حيث تطبيق العقوبات.

نعكف على وضع تصور لنظام التأمين الصحي للمواطنين تنفيذاً لبرنامج الرئيس

المجلس سيصدر عقوبات ضد عدد من المنشآت الطبية الأسبوع المقبل

□ كيف تنظر لواقع الطب بشكل عام؟

- بصراحة هو الى الأحسن والأفضل بكثير من فترات سابقة، ولكن - للأسف - ينقصه الإشراف والرقابة وعدم البت في القضايا الداخلية، أولاً من ناحية الأطباء أنفسهم بنقصهم الوازع والضمير للخدمة الانسانية للمرضى ولم يقدروا معنى ان هذا المريض لجأ اليه بعد الله سبحانه وتعالى ليخلصه من محنته، لكن - للأسف - مازالت اللامبالاة والانتهازية وحب الذات حتى أن بعض الاطباء لا يرغب بمعالجة المريض في المشافي الحكومية بل يجعله يذهب لعيادته الخاصة، أو يأخذ منه فلوساً مقابل تسهيل دخوله للمستشفى الحكومي أو الرقود وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية.

ولو أن الجهات الإدارية قامت بواجبها الرقابي في متابعة أداء الأطباء ومتابعة مستوياتهم ومتابعة طريقة تعاملهم مع المرضى عن طريق سؤال المرضى أنفسهم لانعكس ذلك على تطوير وتحسين المهنة وتنمية الوازع والرادع لمزاولي المهنة في كيفية أن يكون أداؤهم سليماً ومتابعة ملفات المرضى بحيث تكون مرجعاً صحيحاً عند حصول مضاعفات للمريض، لأن أغلب الملفات لا تجد فيها معلومات عن الحالة المرضية بل مجرد توقيعات وخربشات.

□ وهل سيعمل المجلس على تصحيح الوضع خاصة مع وجود شكاوى من المواطنين؟

- سيكون له دور رقابي مباشر واشرافي من ناحية غير مباشرة عن طريق توجيه المجلس لرأيه في بعض الممارسات السلبية الى الجهات المختصة لتقوم بمعالجتها.

وقد تلقى المجلس الكثير من الشكاوى تفوق الـ٢٠٠ ونحن نعد أصحابها بأخذ حقهم بالطريقة السليمة في حال ثبوت الخطأ ولا نريد منهم التطاول بالاعتداء على مزاولي المهنة، وإذا وصلنا الى نتيجة مختلف عليها، فهناك الجهات المعنية سواء أكانت نيابة أو محكمة لها الفصل والقول.

□ لكن المجلس لم يصدر أي قرار بشأن خطأ طبي حتى الآن؟

- قرارات هذه الملفات جاهزة وستصدر في الايام القادمة عقب إقرار اللائحة الداخلية للمجلس التي تخول له البت في مثل هكذا قضايا.

ولاشك أن المرضى مرتاحون من المجلس الطبي لأنهم وجدوا من يستمع لشكاواهم ويدرس قضاياهم، ثم يتخذ القرار المنطقي والعقلاني وبكل شفافية تقنع جميع الاطراف، وكل يبدي رأيه ونقوم بدراسته وإقراره على أساس أنه رأي جهة متخصصة.

□ هل للمجلس لجان متخصصة..؟

- نعم.. وقد حرصنا عند تشكيل اللجان التركيز على التخصصات المهمة وتشمل الطب العام وأمراض القلب والباطنية وأمراض جراحة المخ والأعصاب والنساء والولادة والتخدير والعناية المركزة والإسنان والصيدلة، بالإضافة الى أننا ندرس حالياً إضافة عضو الى كل لجنة يختص بالجانب الفني ومن ناحية ثانية إذا لم يوجد التخصص للمرضى أو الشكوى المقدمة للمجلس فإنه سيتعين بمن نراه متخصصاً في هذا المجال.

□ يقال إن أعضاء المجلس الطبي الـ١٦ أصحاب مستشفيات؟

- لا.. هم يعملون في مستشفيات وهذا لن يؤثر أبداً على أداء المجلس حتى وإن قدمت شكوى على أحد أعضاء المجلس، فسوف تطرح كأية قضية تقدم ضد أي مستشفى في الجمهورية وسننظر لها بإنصاف وبناء على القسم الذي أديناه.. والحيادية في عملنا ملتزمين بها في المجلس شرعاً وقانوناً وضميراً.

□ يحلم كثير من المواطنين بتولي أية جهة تحديد أسعار الخدمات الصحية .. فهل يفكر المجلس بذلك؟

- للأسف هذا من اختصاص وزارة الصحة فيما يخص المنشآت الخاصة وتصاريح المباني، وبالإضافة الى تحديد الأسعار والمفروض أن تقوم الوزارة بدورها في تحديد الاسعار وأن تصدر كتيباً يحدد أسعار حتى مزاولة المهنة في العيادات ويحدد حتى سعر الإبرة الواحدة، ناهيك عن أسعار الرقود والعمليات.

وحقيقة هناك العديد من المستشفيات أسعارها غير مقبولة أبداً ولهذا المجلس يعكف حالياً على وضع تصور شامل لنظام التأمين الصحي للمواطنين تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وسيقدم المجلس مشروع النظام كمقترح للجهات المعنية للبت فيه وإقراره.

كما أن المجلس يحضّر لمقابلة فخامة الرئيس لاطلاعه على ما أنجزه حتى الوقت الراهن بناء على القرار الذي أصدره فخامته في يونيو الماضي في سبيل خدمة المواطن اليمني والحد من التصرفات العشوائية بالنسبة لممارسة مهنة الطب بشكل عام، وكذا مقابلة رئيس الحكومة الدكتور علي محمد مجور باعتبار المجلس هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء، وسيتم بحث عدد من القضايا اهمها إجراء تعديل في قانون تسمية المجلس الطبي ليكون المجلس الطبي الأعلى ويصبح دوره مشابهاً لمجلس القضاء الأعلى، ولكن من الجانب الصحي وسيسمح ذلك للمجلس افتتاح فروع له في المحافظات.

□ المستشفيات الخاصة مصدر أكثر الأخطاء هل لديكم رؤية خاصة لاحتوائها؟

- بالفعل هناك أخطاء في هذا المنشآت الامر الذي يعود بنا الى ما ذكرته سابقاً حول غياب الضمير وأن يكون غرض الطبيب الكسب المادي، بحيث يصبح المريض لديه كسلعة، وهذا أمر خاطئ، وللأسف يحدث ليس في القليل بل في العديد من المستشفيات الخاصة حيث تبتدع مبررات لزيادة فترة بقاء المريض داخل المستشفى وتكبيده خسائر الرقود وإجراء العديد من الفحوصات والكشوفات التي لم يعد بحاجة اليها، وكل ذلك لغرض الابتزاز بأسلوب رخيص.

وأود الإشارة الى أن تلك الأخطاء يشارك فيها المواطن أيضاً، لأن المجلس الطبي أعلن عبر الوسائل الإعلامية استقباله لشكاوى المواطنين ونحن سنقوم باتخاذ إجراءاتنا وسنستدعي المعنيين بالقضية.

□ الحال كذلك بالنسبة للصيدليات والأدوية.. ماذا عنها؟

- حقيقة تختص وزارة الصحة بالرقابة لأن لديها هيئة كاملة مختصة بالرقابة على الصيدليات والتصاريح، ولكن هذا لا يمنع قيام المجلس بالتواصل مع الهيئة في حال حدوث أخطاء تخص الصيدليات.

□ هل لمستم أن هناك جهات حكومية وغيرها تسعى لإحباط دور المجلس؟

- دعني أؤكد هنا بأن المجلس الطبي سيعمل خلال الفترة القادمة على تصحيح ٧٠٪ من الاخطاء المتعلقة بمهنة الطب في اليمن، وذلك في حالة ترك للمجلس حق العمل وفقاً لقانون انشائه والذي يخول له اتخاذ الاجراءات ولن يكون هناك معرقل لأدائه سوى تدخل بعض الجهات في محاولة لتعطيل مساره وتقع خارج نطاق المجلس.

العديد من المستشفيات أسعارها غير مقبولة وتبتز المرضى

لن نسكت عن الأخطاء الطبية

وبالفعل نلمس أن هناك جهات تسعى لإحباط دور المجلس وعلى سبيل المثال القيام بإعفاء مزاولي المهنة من الأطباء الاجانب في مستشفى الثورة من دفع الرسوم.. هذا القرار يعتبر مخالفاً للقانون الذي يمنح المجلس الحق في استلام الرسوم ولا يسمح لأية جهة أخرى بإصدار إعفاء، وقد وجه فخامة الاخ الرئيس - حفظه الله- بمنع إصدار أي قرار إعفاء من قبل أية جهة ومن الواجب إعادة النظر في الإعفاء السابق وتصحيحه نظراً لأنه ليس له أي مسوغ قانوني.

الى جانب ذلك يبدو أن اصحاب المهنة انفسهم واقول البعض منهم- يحاول أن يكون حجر عثرة أمام أداء المجلس.□

ليكن الحوار حول الممكن

أ.د طارق أحمد المنصوب*

■ تفاعل كثير منا عند الإعلان عن اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، بين القوى السياسية اليمنية على تأجيل الانتخابات لمدة عامين ، وما تبعه من تقديم طلب برلماني لتمديد مدة مجلس النواب لعامين آخرين، انه سيمثل فرصة ذهبية لإفساح المجال أمام إدخال بعض الإصلاحات السياسية والقانونية ، وبداية عملية لحل كثير من الأزمات السياسية التي شهدها النظام السياسي اليمني، ومنطلقا للاتفاق على برنامج توافقي لتنفيذ بعض الإصلاحات السياسية والقانونية ، وإتاحة المجال أمام الوطن والمواطن اليمني لتنفس الصعداء والتقاط الأنفاس استعدادا لما رائون انتخابي قادم يبدو انه سيكون الأكثر تنافسا ، والأصعب في تاريخ تجربتنا السياسية والديمقراطية . بينما انزعج آخرون ممن لم يرضهم حصول الاتفاق أو التوافق بين الأطراف السياسية اليمنية ، وممن راهنوا على تصعيد الأوضاع والأزمات وصولا إلى انفجارها ، أو على الأقل خلق بؤر فتنة وتوتر دائمة في المجتمع تتيح لهم حرية الحركة والتدخل في شئون المجتمع اليمني.

ومع أن كاتب هذه التناولة كان أحد المتحفظين على قرار تأجيل الانتخابات، وعلى تعديل الدستور اليمني للتمديد لأعضاء مجلس النواب، إلا انه كان مع ذلك ، أحد المتفائلين والمرحبين بذلك الاتفاق، بالنظر إلى الظروف السياسية الحساسة التي تم فيها ، والأحداث المهمة التي رافقت إعلانه ، ولأنه مثل - مخرجاً آمنا وسلميا وحضاريا لضمان استمرار العملية الديمقراطية ، ولم ينس التنبيه والإشارة إلى حاجة جميع الأطراف السياسية اليمنية إلى اعتماد سياسة التوافق عند الحوار حول آليات تنفيذ بنود ذلك الاتفاق، وتحديد سبل الانتقال به من الإطار النظري على طاولة الحوار والمفاوضات والنقاش،مع إبقاء باب الأمل مفتوحاً على كل الخيارات السياسية السلمية الآمنة التي تحقق للشعب والمجتمع الطموحات في التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة والعيش الحر والأمن في وطن موحد ، مبدياً خشيته من ان يكون الخلاف حول تلك التفاصيل ذريعة جديدة لبعض الأطراف لخلق أزمة أو أزمات جديدة ، قد تكون أقوى وأشد من سابقاتها.

لقد مرت أكثر من سنة على توقيع اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، وهي مدة لم تكن كافية حتى لتأمين انتظام اجتماع الأطراف السياسية الموقعة عليه من أجل أن يصار الى تنفيذ بنوده أو التفاهم بشأن تشكيل اللجنة المكلفة بالتهيئة والإعداد للحوار الوطني لتنفيذ النصوص الاتفاق، أو التوافق على الإطراف التي ستشارك في الحوار الوطني الشامل من أجل ذات الغاية . وهذا الأمر قد يطرح علينا أكثر من سؤال ، هل المدة المتبقية على الاستحقاق الانتخابي القادم ٢٧ ابريل ٢٠١١م ((أي سنة واحدة لا اكثر)) كافية لتحقيق ما عجزت عنه هذه الأطراف؟ وهل لدى هذه الإطراف نية حقيقية لتنفيذ ما تضمنه ذلك الاتفاق؟وهل ستمثل الرسائل ومحاضر الاجتماع الثنائية المتبادلة بين المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك خلال الأيام الماضية فرصة لانتشال الأوضاع من حالة الرتابة والجمود التي ميزت السنة الماضية ؟ أم أننا ماضون باتجاه أزمات أشد ، ربما تقود إلى تأجيل ثان للانتخابات ، ولم لا؟ التمديد لمجلس النواب اليمني مرة أخرى؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ، سوف نستعرض في هذه التناولة بعض جوانب الاتفاق والاختلاف التي وردت في الرسائل والمحاضر المتبادلة بين المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك ، وهي الرسائل التي قد تنتشل الحوار السياسي من وضعية الجمود والسكون التي طالت ، وتعيد إحياء الأمل بإعادة دوران دفة الأمور في مجتمعنا ، وربما إلى وضع حد لكل التجاوزات والخروقات التي طبعت الفترة الماضية.

نقاط الاتفاق بين المؤتمر و المشترك:

تضمنت الرسائل - كما جرت العادة- تنصلا مشتركا ، وتبادلا للتهم عن مسئولية كل طرف في إعاقة وتأخير تنفيذ الاتفاق، وهي التهم التي نفاها كل طرف عن نفسه ، وحملها الطرف الآخر. ومع أن هذا قد يعد مؤشرا سلبيا، وبداية غير صحية لمباشرة الحوار بين الطرفين ، إلا أنه نتيجة حتمية، وحصادا معقولا لسنوات عجاف من الصراع السياسي ، وانعدام الثقة بين الطرفين ، وانعكاسا طبيعيا لتباين الرؤى والسياسات والغايات والأساليب ، والنتائج التي ينتظرها كل طرف منهما من مؤتمر الحوار الوطني ، إن كتب له الانعقاد. وعلى عكس كثير من المحللين ، نجدها بادرة حسن نية أن يتفق الطرفان ولو على عدد محدود من النقاط، أهمها الآتي:

- الاتفاق على تشكيل اللجنة المكلفة بالتهيئة والإعداد للحوار الوطني استناداً إلى اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، وعلى عدد أعضائها " أربعة ممثلين لكل طرف".
- الاتفاق على دورية رئاسة اللجنة.
- الاتفاق على آلية اتخاذ القرار داخل اللجنة بالتوافق ، وإلزامها للجميع.
- إيقاف الحملات الإعلامية التي تقوم بها وسائل الإعلام الرسمية المختلفة ضد المعارضة السياسية ، وأحزاب اللقاء المشترك.
- الاتفاق على علانية ، وشفافية أعمال اللجنة ، لتمكين الرأي العام الوطني ، والأشقاء والأصدقاء من متابعة أعمالها.

نقاط اختلاف المؤتمر عن المشترك

جاء في محضر الاجتماع المعد من المؤتمر الشعبي العام عدداً من نقاط الاختلاف مع ما جاء في محضر أحزاب اللقاء المشترك، وهي :

- التأكيد على مهام اللجنة، ودورها المحوري في تنفيذ اتفاق فبراير، وعلى ضرورة التزامها باتفاق فبراير نصاً وروحاً .
- الحرص على إجراء الانتخابات "٢٧ إبريل ٢٠١١م".
- اعتماد مرجعية اتفاق المبادئ الموقع بين الأحزاب السياسية في يونيو ٢٠٠٦م، والتي سبقت الانتخابات الرئاسية، أساساً لتحديد ضوابط الحوار الوطني الشامل.
- عقد الاجتماع الأول في كلية الشرطة، وتواصلها في مجلس الشورى.
- إيقاف أعمال التحريض التي من شأنها التأثير على أجواء الحوار.
- تحديد سقف للحوار الوطني، ممثلاً من المادة الأولى من الدستور اليمني، التي تنص على أن:" الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية".

نقاط اختلاف المشترك عن المؤتمر

- عقد لقاء تمهيدي بين الطرفين لتحديد وتسمية الشركاء والحلفاء، الذين سيمثلون الطرفين في اللجنة المشتركة بالتساوي، وعدم جواز اعتراض أي طرف على ما يقدمه الطرف الآخر.
- إضافة ممثلين عن القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني التي سيتم التشاور معها، وضم من يقبل منها إلى قوام اللجنة بنفس المعايير السابقة من حيث العدد والتمثيل.
- إعداد برنامج الحوار الوطني، والضوابط المنظمة له.
- عقد الاجتماعات في مقرات يتفق عليها أعضاء اللجنة.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والكتاب ووقف المحاكمات والمطاردات للسياسيين وأصحاب الرأي، والتوقف عن قمع الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، وغيرها من مظاهر العمل السياسي السلمي.

لقد تضمنت الرسائل المتبادلة بين الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام ، ورئاسة المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك، وصيغ محاضر الاجتماع المنتظر عقده بين الطرفين لتشكيل اللجنة الحوار الوطني، كثيراً من نقاط الاتفاق وإن اختلف ترتيبها، كما احتوت بعض بنود الاختلاف بعضها مما يمكن تبريره، وبعضها الآخر قد يعيق أي تقدم حقيقي باتجاه تشكيل اللجنة، وربما يجعل الحوار أمراً متعذراً ومستحيلاً ، إن أصر كل طرف على ماتضمنه محضر الاجتماع الذي قدمه.. وسوف نتناول هذه النقاط بشكل تفصيلي في تناولة قادمة إن شاء الله تعالي.□

*عميد كلية التجارة بجامعة إب

إلى محافظ حضرموت وإدارة صندوق الإعمار

□ الخنبشي

■ أبدى عدد من أعضاء المجلس المحلي بمديرية الريدة قصيعر ومديرية الديس الشرقية امتعاضهم وتذمرهم من عدم مصداقية التعامل في أجهزة الدولة وبعض مكاتبها في المحافظة وذلك لعدم الإيفاء بالالتزامات المالية التي قطعوها على أنفسهم عقب خراب الطرقات الريفية جراء هطول وجريان السيول في أكتوبر ٢٠٠٨م وقد التزموا لعدد من المقاولين بحسب تعهدات السلطة المحلية لهم حينها ولضرورة فتح طرقات أودية شخاوي وبدش وغوبير والرحبة والمحرم وثوب وعسر الحيل ورغدون، وضبط وضبق هذاول وتحت الطريق والسعيفة، وحلفون في مديريات الريدة قصيعر والديس الشرقية وقد بلغت قيمة الاتفاقات وعقود العمل ما يزيد عن ٦ ملايين ريال يمني.. وتاهت ملفات المتابعة وظلت حبيسة الأدراج في مكاتب الأشغال العامة والطرق بالمديريات والمحافظة وكذلك صندوق إعادة الإعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة هو الآخر لم ينظر لهذه الالتزامات وما قدمه أعضاء المجالس المحلية بهذه المديريات وأهملت تماماً مستحقات الآخرين!!

نرفع هذه المناشدة إلى السيد محافظ محافظة حضرموت الاستاذ سالم أحمد الخنبشي رئيس مجلس إدارة الصندوق في حضرموت ونقول لهم ليس هكذا يجازى المحسنون والشرفاء المبادرون من أبناء شعبنا وممثلونا في المجالس المحلية، وجزاهم الله خيراً على ما قاموا به حينها بفتح الطرقات خلال أيام قليلة وقد طال الانتظار لأكثر من سنة ونصف.□

حدود مكتب أشغال بني مطر

■ يبدو أن مكتب الاشغال العامة لمديرية بني مطر تجاوز حدود اختصاصه عبر التعدي على أصحاب المحلات ومن يقوم ببناء مسكن له والمطالبة بدفع رسوم مختلفة.

ثمة اشكالية قائمة في عدم اعتراف مكتب بني مطر التابع لمحافظة صنعاء بوجود مكتب مماثل له تابع لأمانة العاصمة.. ولكن المعروف ان الرسوم التي تُدفع تورد في الأخير الى خزينة الدولة وبالتالي ليس هناك أي داع لقيام مكتب أشغال بني مطر بأشغال من يقعون في منطقة حدة من خلال سجن بعض المواطنين الذين يعملون في محلات أو أعمال بناء.□

عبدالرحمن يطالب بإنقاذه من المتلاعبين بدرجته الوظيفية

■ ناشد الاخ عبدالرحمن احمد الخيواني، وزير الخدمة المدنية والتأمينات النظر في قضية التلاعب بدرجته الوظيفية منذ أربع سنوات حيث صدر قرار تعيينه كموظف رسمي في العام ٢٠٠٦م من قبل الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية «الشمالية».

وقال الخيواني في مناشدة تلقتها «الميثاق» انه لم يحصل على أي مستحقات مالية من بداية صدور قرار التعيين كموظف رسمي، وقد أبلغوه في وزارة الخدمة المدنية أنه ليس لديه رقم مالي مسجل لديهم.

وأشار الى توظيف بعض زملائه وهم من الدفع المتخرجة بعد دفعته وليس لديهم أرقام وظيفية.. وطالب عبدالرحمن الوزير بإنقاذه من مراجعته المستمرة للحصول على الدرجة التي كلفته مبالغ مالية كبيرة.□

«سروراً وأحزان في معاصرة الزمان»

■ هذا هو عنوان ديوان شعر للشيخ/ أحمد علي جريد احتوى على عدة قصائد شعبية وزوامل تؤرخ لوقائع وأحداث وطنية ومواقف قبلية لإصلاح ذات البين ودمل الجروح ونبذ البغضاء والكراهية..

كما تطرق الشيخ جريد في شعره للعديد من القضايا الوطنية والأحداث المهمة التي عايشها، ومنها تاسيس المؤتمر الشعبي العام واللحظات التاريخية لإعادة قيام الجمهورية اليمنية.□